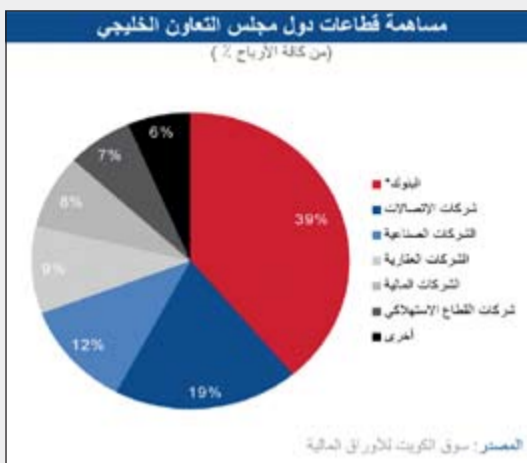
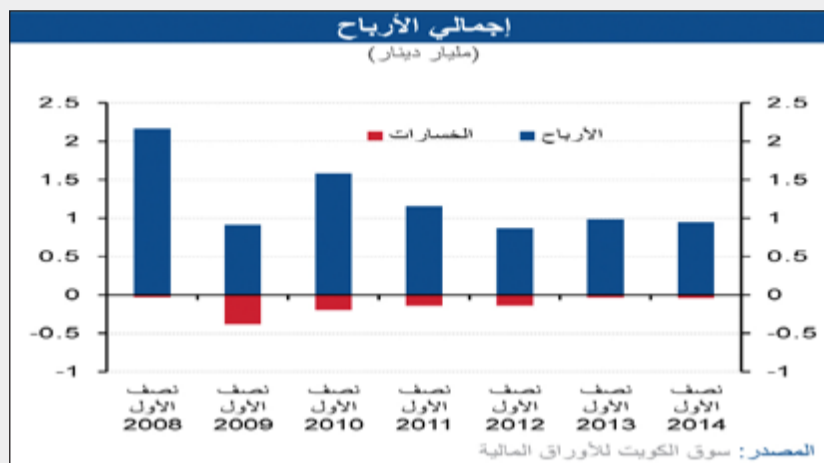


الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

ساهمت في إجمالي الأرباح بـ 39٪ لتحسن البيئة التشغيلية وانخفاض المخصصات «الوطني»: أقوى أداء للبنوك منذ 4 سنوات بنمو أرباحها 16٪ مسجلة 315 مليون دينار في النصف الأول



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الأرباح الإجمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للنصف الأول من العام لم تكن بمستوى الجيد، وذلك على الرغم من النمو التصاعدي الملحوظ الذي شهدته أرباح البنوك.

حيث ساهم الأداء القوي للبنوك خلال النصف الأول من العام 2014، الذي جاء نتيجة تحسن البيئة التشغيلية وخفض المخصصات، في إنعاش إجمالي الأرباح، ليقابل بذلك التراجع الذي شهدته بعض القطاعات الأخرى. وقد جاء معظم التراجع في شركات العقار وشركات الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك بعد أن شهدت تعافيا استمر لسنوات عديدة على الرغم من بعض الانخفاضات.

ولا تزال التوقعات والأفاق الاقتصادية جيدة، الأمر الذي أدى إلى إنعاش أسعار الأسهم رغم غياب النمو في إجمالي الأرباح المعلنة.

وقد شهدت أرباح شركة أعلنت عن نتائجها تراجعاً بواقع 1,3٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2014، ليصل إلى 810 ملايين دينار، أي أنها سجلت تراجعاً بواقع 11 مليون دينار عن عام مضى. وقد حجبت النتائج الإجمالية التفاوت في

النتائج، حيث قامت أكثر من 70 شركة بالإعلان عن تراجع في الأرباح مقارنة بالعام الماضي، بينما قامت 94 شركة بالإعلان عن نمو جيد في الأرباح. كما ان هذا العام يعتبر أول عام لا تشهد فيه الخسائر الإجمالية المعلنة أي تراجع منذ العام 2010، بل تضاعفت لتصل إلى 42 مليون دينار، إلا ان عدد الشركات التي شهدت خسائر في الأرباح قد استقر عند 27 شركة.

وأكد التقرير ان البنوك استمرت في الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي، الذي سمح بتحسين وتيرة الائتمان وانخفاض المخصصات. وسجلت أرباح البنوك أقوى أداء لها منذ 4 سنوات، مرتفعة بواقع 16٪ على أساس سنوي لتصل إلى 315 مليون دينار. وكانت البنوك الأكثر مساهمة في إجمالي الأرباح عند 39٪، مسجلة زيادة بواقع سبع نقاط مئوية مقارنة بالعام الماضي، وذلك على حساب قطاعي العقار والخدمات المالية غير المصرفية الذين شهدا تراجعاً في مساهمتهما من إجمالي الأرباح إلى 10٪ و8٪ على التوالي.

وقال التقرير ان أداء معظم التراجع جاء من قطاعي العقار والخدمات المالية غير المصرفية خلال النصف الأول من 2014، حيث تقلصت أرباح القطاعين بواقع 28 مليون دينار و15 مليون دينار على التوالي، كما جاء معظم التراجع في القطاع المالي نتيجة وجود بعض الخسائر غير الاعتيادية في بعض الشركات.

| مليون دينار | النصف الأول 2013 | النصف الأول 2014 | النمو ٪ |
|---------------------------|------------------|------------------|---------|
| البنوك | 273 | 315 | 15,6 |
| شركات المواد الأساسية | 9 | 6 | 30,8 |
| شركات السلع الاستهلاكية | 31 | 34 | 10,1 |
| شركات الخدمات الاستهلاكية | 28 | 20 | 27,2 |
| الشركات المالية | 80 | 65 | 18,4 |
| شركات الصحة | 6 | 5 | 25,6 |
| الشركات الصناعية | 99 | 94 | 5,0 |
| شركات التأمين | 17 | 19 | 8,1 |
| شركات النفط والغاز | 16 | 20 | 25,3 |
| الشركات العقارية | 106 | 77 | 27,4 |
| شركات التكنولوجيا | 102 | 3 | 27,6 |
| شركات الاتصالات | 155 | 153 | 1,2 |
| المجموع | 821 | 810 | 1,3 |

لحماية الناقلات من عمليات القرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر لمدة 3 سنوات «ناقلات النفط» تتعاقد مع شركتين من بريطانيا لتزويدها بحراس أمن بـ 30 مليون دولار



إحدى ناقلات شركة ناقلات النفط الكويتية

أحمد مغربي

تأكيد لما نشرته «الأنباء»، قال مصدر نفطي مطلع ان شركة ناقلات النفط الكويتية ستوقع عقدين بقيمة 31 مليون دولار مع شركتين عالميتين لتزويدها بموظفي حراسة على أعلى المستويات للعمل على متن الناقلات التابعة للشركة، وذلك لمدة 3 سنوات تبدأ مع بداية العام 2015.

وذكر المصدر ان الشركة أخذت موافقة مؤسسة البترول الكويتية في ترسية العقدين اللذين تم طرحهما كتمارس على عدد من الشركات العالمية، وذلك في أعقاب تعاقد الشركة سابقاً مع شركة عالمية لمدة عام لتزويدها بطاقم حراسة مسلحة لحماية ناقلات الشركة في المناطق الخطرة التي تزداد فيها القرصنة البحرية، وعقب نجاح الفكرة ارتأت الشركة تعميم نظام الحراسة المسلح لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد. وأشار إلى ان الشركة اتخذت هذه الخطوة «بعدها

الشركة أخذت موافقات «المواصلات» و«الداخلية» لعودة حراس الأمن على متن السفن في المياه الإقليمية

استشعرت خطورة وتكرار عمليات القرصنة في عدد من المناطق حول العالم، مبيحة ان «ناقلات النفط» تتجه إلى حماية ناقلاتها بعناصر مسلحة ومدربة على التعامل مع مثل هذه العمليات الخطرة. وقال المصدر ان الشركتين الفائزتين هما شركتان من بريطانيا وهما Maritime Security & Underwater Security و Ambrey risk. وبين ان العقدين يشملان الحراسة لـ 30 ناقلة نفط خزام مختلفة الاحجام والأغراض، حيث يصل عدد ناقلات الشركة حالياً 28 ناقلة عقب تسلم الناقلات اليرموك والتي تسلمتها الشركة قبل أيام في كوريا

وسيتم تسلم ناقلتين قبل نهاية العام الحالي ليكون حجم الأسطول 30 ناقلة. وتطرق المصدر إلى ان الشركة واجهت مشكلة من قبل وزارتي المواصلات والداخلية في طريقة صعود رجال امن مسلحين على متن السفن والناقلات ولكن مع ازدياد خطورة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن تم التوصل إلى اتفاق للتعاقد مع شركة أوروبية لحراسة الناقلات الكويتية. وحول طبيعة عمل شركات الحراسة ورجال الأمن على متن الناقلات الكويتية قال المصدر انه عقب خروج الناقلات من المياه الإقليمية الكويتية تقوم شركات الحراسة بتكثيف عمليات الأمن للناقلات من خلال وجود أفراد مسلحين ومدربين على أعلى مستوى تمهيدا لمرور الناقلات من خليج عدن وبحر العرب ومرورها من المنطقة المواجهة للصوصال في البحر الأحمر، حيث يتم عقب ذلك نزول أفراد التأمين من على متن الناقلات في لانشات وقوارب خاصة بشركة الحراسة فسي البحر لتكتمل بذلك الناقلات بدون أفراد حراسة. وتابع المصدر: «عند دخول الناقلات إلى المياه الإقليمية الكويتية يتم وضع الأسلحة في مكان امن تحت إشراف الإدارة لعامة للجمارك التي تقوم بتريخيص الأسلحة».

رغبة في بيع 100 ألف سهم لـ «الوطني»

بناء على تعليمات هيئة اسواق المال بشأن تعامل الاشخاص المطلعين اعلان سوق الكويت للأوراق المالية أن عبدالله النجران التويجري ويعمل في بنك بوبيان بمنصب نائب الرئيس التنفيذي اعلن عن رغبته في بيع كمية 100 ألف سهم من اسهم بنك الكويت الوطني اعتبارا من تاريخ 2014/9/3

هيئة الأسواق الجديدة.. ليس طبيعياً أن يمدح التلاميذ ناظر المدرسة

وفي المقابل، فإن الهيئة ترى أنها لا تفعل أكثر من تطبيق القانون الذي يفرض قواعد صارمة على التداول بهدف تحقيق الشفافية والقضاء على التلاعب في البورصة. ورغم تغيير قيادة الهيئة إلا أن التعديلات المقترحة على القانون تبقى في انتظار مناقشتها بشكل نهائي في البرلمان وهو ما قد يحدث في أي وقت يرى فيه النواب ضرورة ذلك. ودعا جاسم السعدون مدير مركز الشال للاستشارات الاقتصادية الجحرف إلى القيام بعمل استباقي، إذا أراد أن ينتقل بالهيئة لوضع أفضل. وقال السعدون «عليه أن يقترح تعديلات مهنية على قانون هيئة أسواق المال.. تعديلات تنبع من الخبرة المتراكمة في تطبيقه. تعديل محترف بدلا من التعديل السياسي المقبل من مجلس الأمة». وأكد السعدون أن على الجحرف أيضا «إعداد معايير التعيين (في وظائف الهيئة) لأن أكبر مدخل يضعف الهيئة ويغري السياسيين بالتدخل فيها هو عمليات التوظيف. لذلك عليه أن يضع جدارا مثل جدار الصين بين التعيينات والتدخل السياسي أو المصلحي».

وحذر فؤاد عبدالرحمن الهدلق مدير أول إدارة الأصول الاستثمارية في شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (إدام) من المساس باستقلالية الهيئة في أي تعديل مقبل لأن هذا الأمر سيضر بالسمعة الدولية لبورصة الكويت ويضع عقبات أمام تعاملها مع المنظمات الدولية. وقال الهدلق إن «أي تعديل في القانون يتجاهل جعل الهيئة غير مستقلة سيجرم بورصة الكويت من الوصول لمستوى الأسواق الناشئة.. لأن هيئة أسواق المال عندئذ لن تكون متمتعة بالأهمية الكافية». وقال السعدون «على الجحرف أن يعرف كيف يحمي البورصة خلال الفترة الانتقالية (للتحول) من القطاع العام إلى القطاع الخاص. إنها مرحلة حساسة.. إدارة هذه المرحلة تعتبر اختياراً رئيسياً».

«التجارة» تستثني 13 حالة من قرار حظر استيراد السيارات القديمة

الطالبة المتبعثين دراسيا إذا كانوا يمتلكونها أثناء دراستهم ولمرة واحدة فقط عن كل بعثة دراسية تنتهي بالعودة الى الكويت، ومركبات الموظفين الكويتيين العاملين في الخارج إذا كانوا يمتلكونها أثناء عملهم ولمرة واحدة فقط عن كل فترة عمل تنتهي بالعودة الى الكويت. كما استثنى القرار المركبات المعدة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة على ان تكون مجهزة لهذا الغرض ولمرة واحدة كل سنتين، والسيارة الخاصة التي كانت مرخصة في الكويت وقام المالك بتصديرها ثم استرجاعها الى الكويت، ومركبات العاملين بجهات السلم البيولوجي والهيئات والمنظمات الدولية، والمركبات الأخرى والتاريخية النادرة، و المركبات الرياضية بعد موافقة الإدارة العامة للمرور.

رويتز: عندما يبدأ عمله في الأسبوع الثاني من الشهر المقبل، سيدج نايف الجحرف الرئيس الجديد لهيئة أسواق المال الكويتية في انتظاره عددا من الملفات الساخنة في البلد النفطى الذي تراجعت فيه جانبية سوق الأوراق المالية بدرجة كبيرة. وعلى رأس هذه الملفات باتى تعديل قانون المستثمرين والسياسيين للهيئة وقراراتها (وهو أمر طبيعي نظرا لعدم اعتماد شركات عدة على الرقابة والإفصاح والشفافية لسنوات طويلة كما أنه من الطبيعي ألا يحب التلميذ الناظر أو أن يمدح دافع الضرائب مصلحة الضرائب)، إلى الحد الذي جعل البرلمان يناقش تعديلات شملت 37 مادة من مواد قانون الهيئة مع إحالة إحدى أهم مواد القانون للمحكمة الدستورية العليا للبت فيها. وتحت ضغوط نيابية وشعبية قبلت الحكومة في يونيو ما بدا أنه اتفاق مؤقت لتأجيل التعديلات على قانون الهيئة إلى أجل غير مسمى والانتقاء وتعديل مادة واحدة على نحو سريع تمكنها من تقليص مدة مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إلى أربع سنوات بدلا من خمس سنوات. واعتبر المراقبون في حينها هذه الخطوة رغبة حكومية في تهدئة الأجواء مع جبهة المعارضة للهيئة سواء من النواب أو المستثمرين وهو ما حدث بالفعل بتعيين الجحرف رئيسا وتعيين مشغل العصيمي الذي كان سابقا عضوا في مجلس المفوضين في موقع نائب الرئيس. ويقول المنقذون إن قانون هيئة أسواق المال والتشديد في تطبيقه فرضا قيودا على التداولات تسببت في تكبير السوق واضعاف قيم التداولات اليومية التي قلت في بعض الأحيان عن 10 ملايين دينار في وقت كانت تصل فيه قبل تطبيقه إلى أكثر من عشرين ضعفا لهذا الرقم.

وافقت اللجنة المشتركة المسؤولة عن متابعة القرار الوزاري الخاص باستيراد السيارات في وزارة التجارة والصناعة خلال اجتماعها الأسبوع الجاري على استثناء 13 سيارة مضى على مويدل تصنيها أكثر من 5 سنوات. وكانت اللجنة تقدم لها 14 طلب استثناء وهي لاتزال تدرس الطلب رقم 14 وتوقع مسؤول في الوزارة ان توافق اللجنة على هذا الطلب. ويحظر القرار الوزاري استيراد المركبات التي مضى عليها 5 سنوات ابتداء من سنة الصنع، وحسب القرار يجوز استثناء بعض الحالات بشرط الا يكون قد مضى على صنعها 10 سنوات. ومن الشروط المستثناة من القرار مركبات العائلية.

التمويل الخليجي يوقع مع «بيتك - البحرين» اتفاقية مرابحة بـ 105 ملايين دولار

أعلن بيت التمويل الخليجي أنه قد قام مؤخرا بتوقيع اتفاقية مرابحة مع بيت التمويل الكويتي - البحرين بقيمة 105 ملايين دولار لمدة خمس سنوات، يتم دفعها على أقساط تبدأ بعد فترة سماح تصل إلى 18 شهرا. هذا وسوف يستخدم البنك التمويل المنوح من قبل بيت التمويل الكويتي - البحرين لتسوية تمويلات مع 27 مشاركا وسداد اثنين من أكبر التمويلات في البنك مما يحزر أصولا رئيسية مملوكة للبنك. وذكر «التمويل الخليجي» في بيان على موقع سوق دبي المالي بان هذه المرابحة تعتبر هي

أول عملية على نطاق واسع بين بيت التمويل الخليجي وبيت التمويل الكويتي - البحرين. وبموجب شروط هذه الاتفاقية، التي تخضع للموافقات الرقابية، سوف يكون لبيت التمويل الكويتي - البحرين الخيار في تحويل تمويله إلى أسهم في بيت التمويل الخليجي. وقد أعلن بيت التمويل الخليجي مؤخرا أنه حتى الآن في عام 2014، قام بتسديد نحو 30 مليون دولار من التمويلات الممنوحة للبنك، وهو ما يمثل أكثر من 15٪ من إجمالي المطلوبات الحالية.

الأسهم العالمية تتجاوز قيمتها 66 تريليون دولار لأول مرة في التاريخ

محدث فاخوري وأضاف ان الاسهم في جميع انحاء العالم قيمة أكثر من 2,2 تريليون دولار منذ السابع من اغسطس الجاري وفقا لبيانات بلومبيرغ، في تقاؤل لدعم البنوك المركزية لنمو الاقتصاد العالمي، ما دفع مؤشر MSCI لجميع الشركات لأعلى بمعدل 3,8٪ من اقل انخفاض لها منذ بداية هذا الشهر. وذكر التقرير ان الاسهم السعودية والبرازيلية كانت صاحبة أكثر الاسهم تحقيا للربحية خلال الشهر الماضي، حيث ارتفع سوق الاسهم البرازيلية 7,2٪ خلال الشهر الجاري. فيما بلغت 23 تريليون دولار عام 2009، فيما بلغت نحو 65 تريليون عام 2007 قبل الأزمة العالمية لتعاود الارتفاع هذا العام لتصل إلى 66 تريليون دولار.

انتعشت أسعار أسهم الشركات على مستوى العالم، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مروراً باليابان، وانتهاءً بالبرازيل، لتقفز قيمتها إلى أكثر من 66 تريليون دولار لأول مرة في تاريخها في ختام تعاملات أمس في البورصات العالمية. وذكرت وكالة بلومبيرغ أن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 تخطى الـ 2000 نقطة فيما ارتفع مؤشر MSCI لأسهم جميع الشركات على مستوى العالم منذ مارس 2009 بنحو 150٪ كما ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بأكثر من 124٪ وكذلك مؤشر ستوكس لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى قفز بأكثر من 117٪، كما صعد مؤشر تويكس الأوسع نطاقا لأسهم الشركات اليابانية الكبرى بنحو 81٪ في حين صعد مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 ليتجاوز 2000 نقطة في ختام تعاملات أمس ليسجل رقما قياسيا لأول مرة في تاريخه.